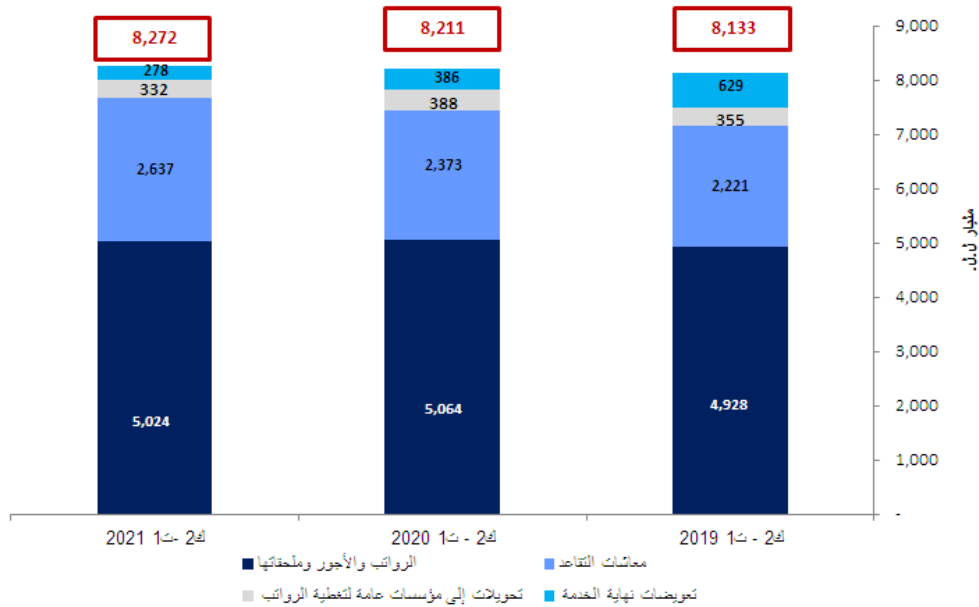


## I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

### A.I. لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها<sup>1</sup> زيادة بلغت حوالي 61 مليار ليرة (0.7 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021، ليصل إلى 8,272 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,211 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020<sup>2</sup>. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الإرتفاع السنوي الملحوظ في المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد بقيمة 264 مليار ليرة (11.1 في المائة). في المقابل، تراجعت كافة المكونات الأخرى على أساس سنوي، مع انخفاض كل من تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 108 مليار ليرة (28.0 في المائة)، التحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بحوالي 56 مليار ليرة (14.4 في المائة) والرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 40 مليار ليرة (0.8 في المائة).

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - تشرين الأول من الأعوام 2019، 2020 و 2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية<sup>3</sup> حيث سجّلت نسبة 71.5 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2019، وارتفعت إلى نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020، ومن ثم إلى 76.6 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021<sup>4</sup>. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 40.3 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2019، وارتفعت إلى 50.5 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 56.2 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين

<sup>1</sup> تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

<sup>2</sup> إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2021.

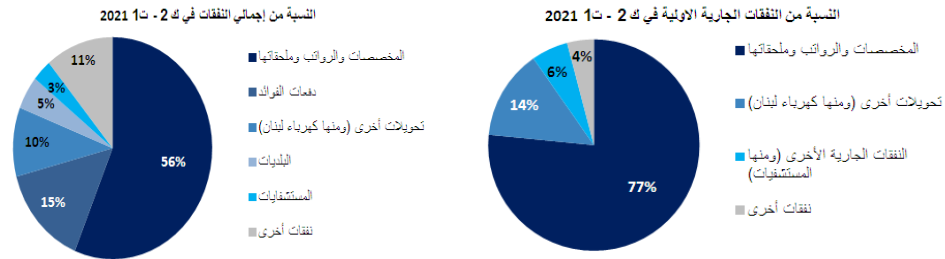
<sup>3</sup> تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

<sup>4</sup> جاءت هذه الزيادة نتيجة إرتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.7 في المائة مقارنة مع تراجع في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 4.9 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021.

الأول 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغير الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 19.6 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020 و9.4 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021:

## الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - تشرين الأول 2021:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل طفيف بقيمة 39 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 5,025 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021<sup>5</sup>. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في "التقديمات الإجتماعية" بقيمة 19 مليار ليرة (2.8 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 67 مليار ليرة (16.7 في المائة) و20 مليار ليرة (9.3 في المائة) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت "المنافع الوظيفية" بقيمة 3 مليار ليرة (1.7 في المائة)، مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 6 مليار ليرة (14.1 في المائة) و2 مليار ليرة (7.0 في المائة) على التوالي، مقابل زيادة بقيمة 5 مليار ليرة (6.0 في المائة) في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري.

في المقابل، ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور بقيمة 9 مليار ليرة (0.2 في المائة)، نتيجة إرتفاع المدفوعات لصالح الجهاز التربوي بقيمة 33 مليار ليرة (3.8 في المائة). قوبلت هذه الزيادة بإنخفاض في المدفوعات لصالح الجهازين العسكري والمدني بقيمة 13 مليار ليرة و11 مليار ليرة على التوالي.

من ناحية المكونات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 76.7 في المائة<sup>6</sup> من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021، تلتها "التقديمات الإجتماعية" (13.1 في المائة)<sup>7</sup> و"المنافع الوظيفية" (3.1 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.1 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 36.8 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020 إلى 40.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2021.

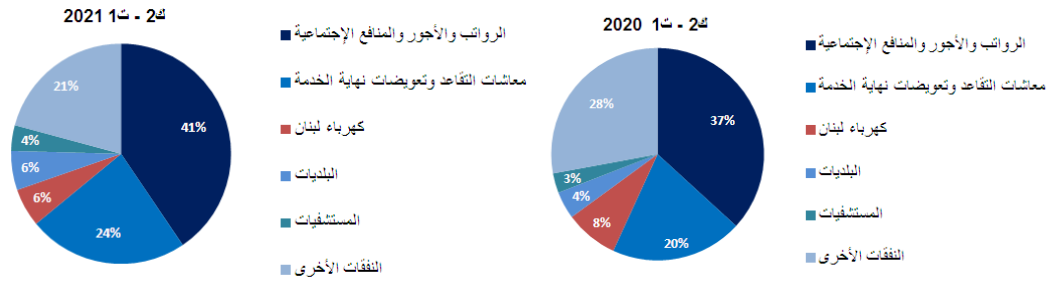
<sup>5</sup> تختلف الأرقام بشكل بسيط عن تلك المنشورة سابقاً من مرصد المالية العامة نتيجة التدوير.

<sup>6</sup> بزيادة عن نسبة 76.0 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020.

<sup>7</sup> مقارنة مع نسبة 13.3 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

### الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2020 وكانون الثاني - تشرين الأول 2021



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأودية.

### جدول 1: مكوّنات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - تشرين الأول 2020 وكانون الثاني - تشرين الأول 2021

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020		
3,227	3,310	2	2	598	673	91	86	2,535	2,549	الجهاز العسكري
2,057	2,123	0	1	336	404	59	55	1,661	1,663	الجيش
868	894	2	2	198	218	22	22	646	653	قوى الأمن الداخلي
224	215	0	0	48	37	4	4	171	174	قوى الأمن العام
78	78	0	0	16	14	5	5	57	58	قوى أمن الدولة
990	941	16	30	32	0	32	34	910	877	الجهاز التربوي
502	501	33	38	26	2	34	39	410	421	الجهاز المدني /1
										مساهمة الدولة
										لصالح تعاونية
										موظفي
										الدولة /2
										الجمارك /3
51	49									
5,025	5,064	306	334	656	675	156	159	3,855	3,847	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطباية وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

## A.ii الرواتب والأجور

ارتفعت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإسنتاء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 9 مليار ليرة (0.2 في المائة) لتصل إلى 3,855 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي بقيمة 33 مليار ليرة (3.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، مقابل إنخفاض في مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين العسكري والمدني.

### a.A.ii. رواتب وأجور الجهاز العسكري

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكلٍ طفيف بقيمة 13 مليار ليرة (0.5 في المائة) خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، إنخفضت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 7 مليار ليرة (1.0 في المائة)، وذلك مع تراجع مدفوعات الرواتب الأساسية بقيمة 18 مليار ليرة، مقابل ارتفاع بقيمة 13 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام إنخفاضاً سنوياً بقيمة 3 مليار ليرة (1.9 في المائة)، بدفعٍ من تراجع بقيمة 5 مليار ليرة في المدفوعات المرتبطة بالألبسة خلال الفترة قيد الدرس. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح كل من الجيش وقوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 2 مليار ليرة (0.1 في المائة) و1 مليار ليرة (2.0 في المائة) على التوالي.

### b.A.ii. رواتب وأجور الجهاز التربوي

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي ارتفاعاً بقيمة 33 مليار ليرة (3.8 في المائة) لتصل إلى 910 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة ملحوظة في مدفوعات رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 69 مليار، مقابل تدني في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 28 مليار ليرة.

### c.A.ii. رواتب وأجور الجهاز المدني

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 11 مليار ليرة (2.7 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 410 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021. لناعية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.7 في المائة من مجموع الرواتب والأجور المدفوعة للجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.5 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.4 في المائة من المجموع). (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وأجور الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 6.4 مليار ليرة (8.5 في المائة)، حيث إنخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية رواتب الموظفين الدائمين بقيمة 3.8 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

### جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - تشرين الأول 2020 وكانون الثاني - تشرين الأول 2021

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 - ت1 2021	ك2 - ت1 2020	ك2 - ت1 2021	(مليون ليرة)
16.7%	68,534	74,940	وزارة الخارجية والمغتربين
16.5%	67,568	68,002	وزارة العدل
12.4%	50,877	50,892	وزارة المالية
9.6%	39,420	39,961	رئاسة مجلس الوزراء
8.2%	33,625	35,734	مجلس النواب
6.0%	24,697	24,634	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.2%	21,149	21,294	وزارة الزراعة
4.9%	19,964	19,954	وزارة الصحة العامة
3.6%	14,744	14,706	وزارة الداخلية والبلديات
3.4%	13,795	13,782	وزارة الدفاع الوطني
13.5%	55,273	57,181	اخرى
100%	409,644	421,080	المجموع

## B.ii. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 19 مليار ليرة (2.8 في المائة) لیسجل 656 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2021. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض بقيمة 67 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 336 مليار ليرة، إضافة إلى تدني بقيمة 20 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 198 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة، مقابل ارتفاع جزئي بقيمة 32 مليار ليرة و بقيمة 24 مليار ليرة لكل من الجهازين التربوي والمدني على التوالي<sup>8</sup>.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 67 مليار ليرة (16.7 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 149 مليار ليرة (68.8 في المائة)، وفي تقديمات المرض والأمومة بقيمة 11 مليار ليرة (24.4 في المائة).

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 20 مليار ليرة (9.3 في المائة) جراء انخفاض كل من نفقات الإستشفاء، نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 43 مليار ليرة (37.2 في المائة)، 8 مليار ليرة (50.3 في المائة) و 6 مليار ليرة (35.0 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

أما لجهة التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام، فقد شهدت زيادةً بقيمة 11 مليار ليرة (30.7 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مع ارتفاع كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 2.5 مليار ليرة و 0.9 في المائة على التوالي.

أخيرًا، زادت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة بشكل طفيف بقيمة 2 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

## C.ii. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 9 مليار ليرة لتسجل 255 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الأول 2021 مقارنة مع مبلغ 264 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

<sup>8</sup> بشكل أساسي، يعود سبب هذه الزيادات إلى دفع مساعدة إجتماعية لجميع موظفين الإدارة العامة مهما كانت مسمياتهم الوظيفية والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي بموجب المرسوم رقم 8118 تاريخ 25 آب 2021.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:  
وزارة المالية  
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات  
تلفون: 961 1 956000 مقسم: 1718-1757  
الموقع الإلكتروني:  
[www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)